العرب
السبت 2021/10/30
السنة 44 العدد 12225

أين ذهبت أموال القروض والهبات الممنوحة لتونس منذ 2012؟

ارتياح بعد مطالبة قيس سعيّد بجرد حول القروض والهبات

مكافحة الفساد في صدارة أولويات سعيد

صغير الحيدري

تونس – فتحت مُطالبة الرئيس التونسي قيس سعيّد بجرد شامل للقروض والهبات التي تلقتها بلاده خلال السنوات الأخيرة الباب واسعا أمام التأويلات بشأن مآل تلك الأموال التي قال سعيّد إن لا أثر لها في الواقع.

ودعا الرئيس التونسي إلى ضرورة معرفة "مآل القروض التي جاءت من الخارج.. المليارات تم ضخها في تونس، ولكن لا أثر لها في الواقع وسيتحمل أيضا في هذا المجال كل شخص مسؤوليته".

وأكد أن مكافحة الفساد المتفشي في مؤسسات الدولة ستكون أولوية في عمل الحكومة الجديدة برئاسة نجلاء بودن، خصوصا مع ما تعيشه تونس من وضعية مالية صعبة.

سامي بن سلامة

أعتقد أن هناك أدلة تفيد بنهب أموال القروض من قبل النهضة

حاتم العشي

لا يمكن الجزم بأن الأموال نُهبت، التحقيق سيكشف مآلها

بدرالدين القمودي

الإرادة السياسية متوفرة اليوم للكشف عن مصير أموال القروض والهبات

وتساءل الرئيس سعيّد خلال مجلس وزاري عُقد الخميس تحت إشرافه "أين ذهبت أموال الشعب التونسي؟ راجعوا بعض التصريحات لعدد من الدول (لم يحددها) التي قدمت لتونس قروضا. أين ذهبت هذه القروض لأكثر من عشر سنوات؟ ثم يتحدثون (يقصد المعارضين لإجراءاته) عن الثورة وتحقيق العدالة الاجتماعية".

وقال الرئيس سعيّد "لا بد من جرد وأطلب من وزيرة المالية أن تقوم بجرد كامل لكل هذه الأموال أين ذهبت".

وأضاف "بعضها أعرف أنه ذهب خارج تونس (لم يحدد جهة معينة ومن نقلها)، ولكن هذه الأموال للشعب ويجب أن تعود له".

وبالرغم من الاختلاف الحاصل في تونس حول طريقة صرف تلك الأموال بين من يرى أنها ذهبت في ميزانيات تشغيل ورواتب خاصة بعد تضاعف كتلة الأجور في البلاد وبين من يرى أنها نُهبت إلا أن أوساط تونسية تُجمع على أهمية الذهاب نحو التحقيق في مآلاتها خاصة أن حجم هذه الأموال كبير بالاستناد إلى تصريحات لمسؤولين أجانب على غرار سفير الاتحاد الأوروبي السابق باتريس بيرغاميني.

واعتبر الوزير السابق والمحامي حاتم العشي أن "رئيس الجمهورية يسعى إلى اقتلاع الفساد من جذوره ولذلك من حقه أن يطلب من وزيرة المالية أن تمده بجرد كامل للقروض التي تلقتها تونس وهي مبالغ مالية هائلة لكي يعرف أين ذهبت تلك الأموال، وإذا اختفت فأين اختفت؟"

وتابع العشي في تصريح لـ"العرب" أنه "لا يمكن الجزم بأن أموال الهبات والقروض قد نُهبت لذلك سيتم فتح تحقيق وبحث سيكون أكبر تحقيق حول الملف، وهذه خطوة جيدة جدا حتى نعرف أين ذهبت تلك الأموال: في ميزانية الدولة أم للجمعيات أم لغيرها؟ يجب أن نعرف (..) نحن في مرحلة بناء جديد لذلك يجب تفكيك منظومة الفساد التي هيمنت طيلة العشرية الفارطة".

ويُساير رئيس لجنة مكافحة الفساد في مجلس النواب المجمدة أعماله واختصاصاته بمقتضى الإجراءات التي أقرها سعيّد في الخامس والعشرين من يوليو بدرالدين القمودي، حاتم العشي في رأيه حيث يشيد بمطالبة الرئيس التونسي بالكشف عن مصير أموال القروض والهبات.

وقال القمودي في تصريح لـ"العرب"، "لقد طالبنا مرارا في البرلمان بضرورة التحقيق في مصير هذه الأموال، ولم تقتصر مطالبنا عن القروض والهبات فقط بل حتى صندوق 1818 الذي خصصته الدولة وتبرع له تونسيون من أجل مكافحة الوباء لكن أصواتنا لم تكن مسموعة عكس اليوم حيث تبدو هناك إرادة سياسية للكشف عن مآلات هذه الأموال".

وأضاف البرلماني التونسي أنه "لا يوجد أي أثر تنموي لهذه الأموال، نحن تساءلنا حول هذه الأموال التي ليس لنا أي معطيات على طريقة صرفها ولكن ليس لدينا أي معلومات لا حول اختلاسها ونهبها أو استثمارها في إطار قانوني".

وفي المقابل، ترى أوساط تونسية أخرى أن هذه الأموال، التي لطالما فجر التطرق إليها سجالات واسعة النطاق بين المنظومة السابقة التي كانت تقودها حركة النهضة الإسلامية ومعارضيها، قد تم نهبها فعليا.

وقال سامي بن سلامة المنسق العام لمنظمة "23 – 10 لدعم مسار الانتقال الديمقراطي" وهو عضو سابق كذلك في هيئة الانتخابات التونسية، "أعتقد أنه مادام يوجد قرار بالتدقيق وجرد لهذه القروض فهذا يعني أن هناك أدلة تفيد بنهب هذه الأموال".

وأردف بن سلامة في تصريح لـ"العرب" أنه "بصرف النظر عن مطالبة الرئيس بالكشف عن مصير هذه الأموال فإن شبكة المصالح الاقتصادية السابقة قد استولت عليها حركة النهضة منذ 2011 وأجبرت رؤوس الأموال ورجال الأعمال على الدفع لها ماليا لمنع التتبعات القضائية وهناك العشرات من الحالات، وهناك تقرير لمحكمة المحاسبات يقول إنه تم التبرع لحركة النهضة بالمليارات من قبل الأموات".

وأشار بن سلامة إلى أن "هؤلاء دمروا البلاد والاقتصاد، لقد استولوا على أجزاء كبيرة منه ومن الاقتصاد الريعي حيث باتت الرخص تمنح للموالين لهم ولجماعتهم، يجب أن يتم التدقيق حتى نعرف أين ذهبت هذه الأموال".

وتأتي هذه التطورات في وقت تعرف فيه تونس أزمة اقتصادية خانقة وسط غموض يكتنف الأرقام الدقيقة للقروض والهبات التي تحصلت عليها البلاد منذ 2011 تاريخ سقوط الرئيس الراحل زين العابدين بن علي.

وفي العام 2019 أثار سفير الاتحاد الأوروبي في تونس باتريس برغاميني جدلا واسعا عندما قال إن بروكسل منحت السلطات التونسية منذ أحداث ثورة الرابع عشر من يناير ما قيمته 10 مليارات أورو ما يعادل 30 مليار دينار بالعملة التونسية خلال الفترة الممتدة بين 2011 و2017 في إطار هبات وقروض.

وتعيش تونس منذ الخامس والعشرين من يوليو مسارا سياسيا انتقاليا بعد تفعيل الرئيس سعيّد الفصل 80 من الدستور الذي جمد بمقتضاه البرلمان ورفع الحصانة عن نوابه وحل الحكومة ليضع مكافحة الفساد عنوانا رئيسيا لهذه المرحلة، إلى جانب تغيير النظامين الانتخابي والسياسي في البلاد.

الخلافات داخل حكومة الدبيبة تُنذر بعودة الانقسام الأمني في ليبيا

مديريات الأمن في الشرق تعلن تبعيتها لوكيل في وزارة الداخلية

تونس – أحيا التصعيد المستمر داخل حكومة الوحدة الوطنية المؤقتة في ليبيا بين رئيسها عبدالحميد الدبيبة وعدد من أعضائها المخاوف من عودة الانقسام الأمني بين شرق ليبيا وغربها على غرار ما كان سائدا خلال فترة حكومة الوفاق سابقا برئاسة فايز السراج.

وأخذت الخلافات داخل الحكومة تتصاعد في الأيام الماضية حول الصلاحيات وحقوق الأقاليم، حيث شن وكيل وزارة الداخلية فرج اقعيم هجوما حادا على الدبيبة الجمعة بعد ساعات من إعلان مديريات الأمن في المنطقة الشرقية التي تشكل إقليم برقة تبعيتها لاقعيم فقط في مواجهته مع رئيس الحكومة.

وتوجه اقعيم بالحديث إلى الدبيبة قائلا "دعك من التهديدات الزائفة، لقد كنت لاجئا في 2015، أما نحن فرجال حرب وسلام. إذا كنت فعليا رئيس حكومة فأنا جزء من هذه الحكومة وأحترمك، أما إذا كنت تريد التقسيم والحرب وتركيع أهالي برقة والجنوب فأنا سأوقفك".

وأضاف في تصريحات أوردتها وسائل إعلام محلية "نحن نمد أيدينا للجميع لكن عليك أن تتوقف عند حدودك وأن تحترمنا ويبدو أنك لا تفهم الأمثال الليبية، ولذا تراجع وإلا سيخرجون عليك بالملايين، سيخرجون ضدك".

وجاء تصعيد اقعيم بعد ساعات من إعلان مدراء مديريات الأمن في المنطقة الشرقية تبعيتهم إلى وكيل وزارة الداخلية فقط في خطوة بدت مثيرة في توقيتها حيث يتفاقم غضب المنطقة إزاء سياسات حكومة الدبيبة ما يهدد بقطيعة نهائية بين الطرفين.

وقال هؤلاء في كلمة مصورة بحضور اقعيم إن "جميع مديريات المنطقة الشرقية وكل مكونات وزارة الداخلية تتبع وكيل وزارة الداخلية الرائد فرج اقعيم فقط، ولن يتم أي تغيير إداري إلا عن طريقه".

واقعيم هو مؤسس قوة المهام الخاصة في بنغازي في العام 2015 ويتحدر من أبرز قبائل الشرق الليبي وهي قبيلة العواقير.

وتثير الخلافات المتفاقمة داخل حكومة الدبيبة مخاوف جدية من عودة الانقسام الأمني إلى ليبيا في الوقت الذي تتأهب فيه البلاد للذهاب في انتخابات عامة من المقرر إجراؤها في الرابع والعشرين من ديسمبر المقبل.

وقال عضو مجلس النواب الليبي (البرلمان) علي التكبالي إن "التصعيد داخل الحكومة يهدد بحدوث انقسام أمني لأن الدبيبة لم يفهم أن ما يقوم به سيمزق ليبيا، لأنه منذ البداية بدل أن يحتوي كل المناطق بدأ يتحدث عن منطقة شرقية ومنطقة غربية ولم يسيطر على الجهات كما فعل الآقدمون (...) وبدل أن يستخدم لغة لطيفة لاستمالة الناس بدأ يتحدث بالمال لجلب الأنصار".

وأضاف التكبالي في اتصال هاتفي مع "العرب" أن "الدبيبة يتصرف كحاكم لجزء من الدولة وليس لكل الدولة، لقد حارب الجيش منذ البداية وهو يتحدث عن 80 ألف جندي بأهلهم وناسهم وكل من يؤيد الجيش وبذلك كسب الأعداء عوض الأصدقاء، عليه أن يراجع نفسه الآن".

وفي المقابل تُخفف أوساط سياسية ليبية أخرى من خطورة التصعيد بين وكيل وزارة الداخلية ورئيس حكومة الوحدة الوطنية بالرغم من أن ذلك يعيد إلى الأذهان ما كان سائدا خلال فترة تولي فايز السراج رئاسة حكومة الوفاق والانقسام الأمني والعسكري الذي عرفته البلاد في تلك الفترة (2016 – 2021).

ووصف عضو البرلمان الليبي محمد العباني التوتر القائم بين الدبيبة واقعيم بالزوبعة في فنجان، قائلا إنها "سريعا ما ستمر، ستتدخل بعض القبائل بوساطات رفقة شخصيات أخرى وستتمكن من إرضاء كل الجهات لأنه لا مصلحة لأحد في التصعيد خاصة وأن استحقاقات الانتخابات بدأت تلوح في الأفق، يوم الرابع والعشرين قريب جدا من الليبيين".

محمد العباني

قبائل وشخصيات ستتدخل بوساطات تنهي الخلافات

علي التكبالي

التصعيد داخل الحكومة يهدد بانقسام أمني والدبيبة يتحمل المسؤولية

وأوضح العباني لـ"العرب" أن "هناك عدة أشياء تحدث يوميا فجرت التصعيد خاصة ما تشعر به بعض المناطق من تهميش وعدم تلقي الخدمات الكافية لمواطنيها لأن حكومة الدبيبة التي سماها بحكومة الوحدة الوطنية هي حكومة محاصصة بين الأقاليم التي ترى أن من حقها تلقي خدمات معينة ووجود جهاز إداري فيها".

وكان فتح الطريق الساحلي الذي يربط شرق البلاد بغربها في وقت سابق قد بعث برسائل إيجابية إلى الليبيين والمجتمع الدولي على حد سواء بشأن إنهاء سنوات الانقسام، لكن لم يتم بعد ذلك إحراز المزيد من الخطوات لتعزيز تلك الإشارات.

ولم تحقق حكومة الدبيبة إلى الآن اختراقا في ملفات تفكيك الميليشيات التي تتقاتل بشكل شبه يومي في غرب البلاد، وترحيل المرتزقة الذين استعانت بهم حكومة السراج في وقت سابق في معركتها ضد الجيش الوطني بقيادة المشير خليفة حفتر.

ويشكل هذا التأخر في حسم الملفات المذكورة مصدر قلق لدى أوساط سياسية ليبية ترى أن ذلك سيشكل عقبة رئيسية أمام إجراء الاستحقاقات الانتخابية التي يُعول عليها لطي صفحة سنوات من الانقسام في موعدها المحدد في خارطة الطريق المنبثقة عن الحوار السياسي الليبي الذي جرى في جنيف السويسرية.

وقال علي التكبالي إن "هذه الانقسامات تهدد الانتخابات المقبلة، لأن إقامة هذه الاستحقاقات تتطلب توحيد الدولة حتى يذهب الناخبون في أمن للإدلاء بأصواتهم، الآن نرى أن الميليشيات تتقاتل في طرابلس والشرق بعيد عن الغرب والجنوب كذلك، لذلك لن تقوم الانتخابات".

الخلاف السياسي يمتد إلى المؤسسة الأمنية

العدالة والتنمية المغربي يعقد مؤتمره الاستثنائي وسط غموض يلف انتخاب أمينه العام

الرباط – يعقد حزب العدالة والتنمية المغربي، الذراع السياسية لجماعة الإخوان المسلمين، السبت مؤتمره الاستثنائي الذي أقرته الأمانة العامة المستقيلة إثر الخيبة التي تلقاها الحزب في الانتخابات العامة التي أُجريت في الثامن من سبتمبر الماضي.

وسيجري هذا المؤتمر وسط غموض يلف مسألة انتخاب الأمين العام الجديد للحزب، خاصة بعد تلويح المرشح الأوفر حظا الأمين العام السابق عبدالإله بن كيران بالانسحاب من السباق الذي يخلو إلى حد الآن من مرشحين أصلا.

وجاء تهديد بن كيران بسبب مصادقة مجلس الحزب الوطني مؤخرا على إقرار تأجيل المؤتمر العادي لسنة كاملة في مؤتمره الاستثنائي في خطوة عمقت الخلافات التي شقت أعضاء الحزب في أعقاب الهزيمة في الانتخابات الماضية.

ويبرز اسم بن كيران (67 عاما) كمرشح لقيادة "العدالة والتنمية" مجددا، لكون الحزب تصدر الانتخابات عامي 2011 و2016، حين كان يترأسه، قبل أن يتراجع بشدة وينتقل إلى مقاعد المعارضة في انتخابات 2021.

وقال بن كيران الذي سبق وأن شغل خطة رئيس للحكومة في بيان نشره عبر صفحته في فيسبوك قبل أيام "بعد اطلاعي على مصادقة المجلس الوطني لحزب العدالة والتنمية على مقترح الأمانة العامة المستقيلة بتحديد أجل سنة لعقد المؤتمر الوطني العادي، أعتبر نفسي غير معني بأي ترشيح لي إن صادق المؤتمر الاستثنائي على هذا المقترح، وبه وجب الإعلام والسلام".

وكان المجلس الوطني قد صادق بالأغلبية في الأسبوع الماضي على تحديد أجل سنة لعقد المؤتمر الوطني العادي، الذي كان مقررا في ديسمبر، قبل أن تقترح الأمانة العامة للحزب تأجيله بعد دعوتها إلى عقد مؤتمر استثنائي نهاية الشهر الجاري لانتخاب قيادة جديدة، بعد استقالة قيادته برئاسة سعدالدين العثماني، إثر تراجع كبير في الانتخابات.

> المرشح الأوفر حظا لتولي الأمانة العامة عبدالإله بن كيران هدد بالانسحاب من السباق لتوجه الحزب لتأجيل مؤتمره العادي

ويأتي قرار تأجيل المؤتمر العادي لمدة سنة كمخرج للجدل المثار داخل الحزب حول توقيت عقده، حيث اعتبر البعض، ومن أبرزهم بن كيران، أن عقده في موعده السنة القادمة، وبعد محطة المؤتمر الاستثنائي المقررة نهاية الأسبوع المقبل، سيكون "تشويشا وتضييقا على الأمانة العامة الجديدة التي ستنتخب خلال المؤتمر الاستثنائي".

ومن شأن موقف بن كيران أن يرفع من حدة ردود الفعل الرافضة لقرار التأجيل، حيث ندد عبدالعالي حامي الدين نائب رئيس المجلس الوطني لحزب العدالة والتنمية، بوجود "مس بالضوابط الأخلاقية، والدوس على الواقع المتعارف عليه"، محذرا من انعكاسات ذلك على الديمقراطية الداخلية للحزب.

وانتقد عضو المجلس الوطني لحزب العدالة والتنمية حسن حمورو قرار الحزب، الذي اعتبر أنه لا يستند على أي مقتضى قانوني داخل الحزب، مهددا باللجوء إلى القضاء إذا صادق عليه المؤتمر الاستثنائي الذي تقرر موفى الشهر الحالي.

وسيصوت الحزب على أنه في حال انتخاب قيادة جديدة للحزب خلال المؤتمر الاستثنائي، فستقوده لمدة عام واحد وليس 4 أعوام كالمعتاد، وفي هذه الحالة لن يترشح بن كيران، كما قال في بيانه.